شروط واحكام البطاقات الائتمانية

شروط وأحكام البطاقات الائتمانية:

تخضع البطاقات الائتمانية التي يصدرها البنك السعودي الفرنسي(مثل ماستركارد أو فيزا) وفقاً للشروط التالية. ويطلب من مقدم طلب البطاقة الائتمانية القبول والالتزام بها:

التعريفات:

يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها:

البنك: البنك السعودي الفرنسي وفروعه وموظفيه ووكلاءه ومسؤوليه ومديريه ومفوضيه.

الشروط والأحكام العامة: شروط وأحكام البطاقات الائتمانية الواردة في هذا المستند.

حامل البطاقة: الشخص الذي أصدرت له البطاقة (سواء كان حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية) ويظهر اسمه بشكل واضح على البطاقة.

رسوم الخدمة: الرسوم المتعلقة بالبطاقة حسب جدول الأسعار ومستند الإفصاح الأولي.

حامل البطاقة الرئيسية: الشخص الذي يقدم إلى البنك طلب الحصول على البطاقة ويفتح باسمه/باسمها حساب البطاقة، ويكون مسؤولاً عن كافة البطاقات التي تصدر في الحساب وتشمل البطاقات الإضافية وبطاقات الشراء بواسطة الإنترنت/البطاقات ذات الحد الائتماني المنخفض.

حامل البطاقة الإضافية: كل شخص يفوضه حامل البطاقة الرئيسية باستعمال حساب البطاقة ويقوم البنك بإصدار بطاقة إضافية باسمه.

البطاقة الإضافية: البطاقة التي يصدرها البنك باسم حامل البطاقة الإضافية.

البطاقة: البطاقة الائتمانية التي يصدرها البنك مثل "فيزا" أو "ماستر كارد" أو أي بطاقة ائتمانية أخرى، وتشمل البطاقة الرئيسية والبطاقة الإضافية وبطاقات الشراء بواسطة الإنترنت أو البطاقات ذات الحد الائتماني المنخفض.

الحساب: حساب أو حسابات حامل البطاقة لدى البنك.

حساب البطاقة: حساب مستقل عن حسابات حامل البطاقة الأخرى لدى البنك وتقيد على هذا الحساب تفاصيل العمليات التي تتم بواسطة البطاقة.

عملية/عمليات البطاقة: أي عملية يتم تنفيذها باستعمال البطاقة مثل السحب النقدي والمشتريات عبر نقاط البيع أو المشتريات عبر الإنترنت (عمليات تمرير البطاقة وعدم تمرير البطاقة) وسداد الرسوم مثل الرسوم المقررة من البنك / رسوم الخدمة.

السحب النقدي: المبلغ النقدي الذي يحصل عليه حامل البطاقة من البنك باستخدام أجهزة الصرف الآلي أو باستلام المبلغ من البنك أو المبالغ المحولة إلى حسابه الجاري/حساب التوفير.

حد الائتمان: الحد الأقصى للمبالغ التي يسمح بها البنك لعمليات البطاقة المتفق عليه.

كشف الحساب: الكشف الشهري المرسل إلى حامل البطاقة الرئيسية عن طريق البريد العادي أو العنوان الوطني المسجل لدى البنك أو البريد الإلكتروني أو عن طريق الكشف الإلكتروني المبين في الحساب الخاص لحامل البطاقة على موقع البنك الإلكتروني (الخدمات المصرفية/ الإنترنت المصرفي) ويبين تفاصيل عمليات البطاقة المقيدة في حساب البطاقة وجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة لصالح البنك.

اليوم: هو اليوم التقويمي

برنامج التقسيط: برنامج التقسيط للسداد الميسر حسب ما هو وارد في المواد المتعلقة بالبرنامج أدناه.

١. أحكام عامة:

أ. يجب على البنك تشجيع العملاء على قراءة العقود وملحقاتها ونموذج الإفصاح الأولي والشروط والأحكام والوثائق وأي مستند آخر يتطلب موافقة العميل أو توقيعه، والتحقق من اطلاعهم وإدراكهم لما جاء فيها، بالإضافة إلى توفير الشروط والأحكام المحدثة عبر القنوات الإلكترونية للبنك.

ب. يحتفظ البنك بحق قبول أو رفض أي طلب للحصول على بطاقة ائتمان.

ج. إذا تم رفض طلب الحصول على بطاقة ائتمان، سوف يتلقى مقدم الطلب إشعار بسبب الرفض خلال ٥ أيام عمل.

د. إذا تم قبول طلب الحصول على بطاقة ائتمان، يمكن لحامل البطاقة استلام بطاقته من خلال أحد فروع البنك، أو عبر البريد، شريطة أن يحدد مقدم الطلب هذا الأمر مقدماً في استمارة طلب البطاقة الائتمانية.

ه. سوف يتم تحديد الحد الائتماني المخصص للبطاقة الائتمانية وفقاً لصافي الدخل الشهري أو علاقة أو حجم إيداعات مقدم الطلب لدى البنك، ويخضع تقدير ذلك حسب سياسة الائتمان للبنك. كما سيتم الإفصاح عن الحد الائتماني لحامل البطاقة في المستند المصاحب للبطاقة الذي وافق البنك على إصدارها أو مع أول كشف حساب يصدر للعميل.

و. في حال تم قبول طلب الحصول على البطاقة، فإنه يجوز للبنك إصدار نوع البطاقة المناسبة، بصرف النظر عن النوع الذي طلب حامل البطاقة إصداره. فضلاً عن تخصيص الحد الائتماني الذي يراه البنك مناسباً.

ز. تعد كافة بطاقات الائتمان ملكية خاصة للبنك، ويجوز للبنك في أي وقت سحب أو حظر أو إيقاف أو إلغاء البطاقة / البطاقات دون إشعار وذلك حماية لمصالح حامل البطاقة أو البنك.

ح. يقوم حامل البطاقة بعد حصوله على البطاقة بالتوقيع في المكان المخصص لهذا الغرض على ظهر البطاقة، ويمكن لحامل البطاقة تنشيط البطاقة من خلال الاتصال على الهاتف المصرفي أو الرقم المجاني للبنك أو التوجه إلى أحد فروع البنك أو عبر استخدام أحد القنوات الإلكترونية الخاصة بالبنك مثل BSFonline و BSFmobile أو الصراف الآلي أو أي وسيلة أخرى يقدمها البنك.

ط. مدة صلاحية البطاقة هي ثلاث (٣) سنوات من تاريخ إصدارها.

ي. يقوم البنك بتجديد البطاقة تلقائياً بمجرد انتهاء صلاحيتها، وتحصيل الرسوم اللازمة لذلك، ويحق لحامل البطاقة قبول أو رفض البطاقة المجددة. ويعتبر موافقاً على إصدارها إذا قام بتنشيط البطاقة المجددة أو لم يعترض خلال أسبوعين من إشعاره.

ك. يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن الالتزامات التي تنشأ خلال مدة استخدام البطاقة، وعليه تسديد المبالغ المستحقة ومصاريف الخدمة وأي رسوم وغرامات وسعر صرف عملة يفرضها البنك أو شركة فيزا/ماستركارد أو أي جهة أخرى، والتي تستحق للبنك فوراً وفق الشروط والأحكام.

ل. يجوز للبنك من حين إلى آخر ودون إشعار مسبق تغيير مزايا المنتج الإضافية (على سبيل المثال وليس حصراً مثل صالات المطارات المشاركة، الخصومات، إلخ...) على أن يشمل ذلك أيضاً المزايا المقدمة/الموفرة من قبل شركة فيزا/ماستركارد.

م. لا يتحمل البنك مسؤولية أي سوء استخدام أو سوء إدارة للبطاقة أو المنتجات والخدمات التي يوفرها البنك لحامل البطاقة.

ن. يحتفظ البنك لنفسه في جميع الأوقات وحسب تقديره المطلق بالحق في تغيير وتعديل الشروط والأحكام العامة، ويبدأ سريان مثل هذا التغيير أو التعديل بعد ثلاثين (٣٠) يوماً اعتباراً من التاريخ الذي أبلغ فيه العميل/حامل البطاقة عبر أي وسيلة اتصال مضمونة، وإذا لم يوافق حامل البطاقة على تلك التغييرات أو التعديلات، فيمكنه طلب إلغاء البطاقة/البطاقات التي بحوزته، على أن يكون ذلك بإشعار عبر أي وسيلة اتصال مضمونة خلال ١٤ يوماً من استلامه لإشعار، ويتبع ذلك تسوية فورية لكافة الأرصدة المعلقة والالتزامات الخاصة بالبطاقة الائتمانية.

س. المزايا والفوائد: توفر شركتي فيزا وماستر كارد العديد من المزايا والعروض الخاضعة للشروط والاحكام المحددة من قبلهم والتي يبذل البنك أقصى جهده لتوفيرها مع العلم بأن حامل البطاقة مسئول عن أي تعويض كخدمة المساعد الشخصي أو أي طرف آخر للخدمات المطلوبة من مزود الخدمة.

٢. المدفوعات المتكررة والمحافظ الرقمية:

إيقاف البطاقة البلاستيكية لا يعني إيقاف استخدام العميل لخدمة المدفوعات المتكررة أو العمليات المرتبطة بالمحافظ الرقمية (مثال:Apple Pay, Mada Pay)

حيث سيتمكن حامل البطاقة من الدفع باستخدامها. وفي حال رغبة العميل بإيقاف عمليات البطاقة فيجب ابلاغ وطلب ذلك من مركز الاتصال الخاص في البنك.

٣. الحد الائتماني/مستوى الشراء:

أ. لا يجوز لحامل البطاقة تجاوز الحد الائتماني

ب. إذا تم استخدام البطاقة وكان مبلغ العملية يتجاوز الحد الائتماني، فلا يكون البنك ملزماً بالموافقة على العملية. ومع ذلك، فإنه يجوز للبنك الموافقة على مثل هذه العمليات. ويكون حامل البطاقة مسؤولاً في كل الأوقات عن أي مبلغ زائد وأي مبالغ أخرى مستحقة بمقتضى الرسوم المشار إليها في مستند الإفصاح الأولي.

ج. إذا تجاوزت مصاريف ورسوم الخدمة المطبقة على إجمالي رصيد الحد الائتماني المحدد للبطاقة، أو في حالة إجراء عملية منفصلة أو بدون اتصالات/مطالبات متأخرة من التاجر/مطالبات مفروضة من التاجر، فإن العملية المؤجلة/المتأخرة قد تتسبب في تجاوز مبلغ الحد الائتماني. لذلك يتحمل حامل البطاقة مسؤولية ضمان عدم تجاوزه للحد الائتماني.

د. في حال تجاوز حامل البطاقة الحد الائتماني، يجوز للبنك وفقاً لتقديره إيقاف البطاقة. كما يحق للبنك وفقاً للتقييم الائتماني الخاص بحامل البطاقة قبول أو رفض زيادة الحد الأعلى للخدمات المطلوبة.

ه. في جميع حالات تجاوز الحد الائتماني، فإن مبلغ الزيادة عن الحد الائتماني يستحق السداد فوراً إلى جانب مبلغ الحد الأدنى المستحق السداد وأي مبلغ مستحق لم يتم دفعه إن وجد.

و. يجوز لحامل البطاقة أن يطلب زيادة الحد الائتماني، ويوافق البنك أو يرفض ذلك وفقا لتقديره والتقييم الائتماني.

ز. يحق للبنك في أي وقت تخفيض حد الائتمان دون الرجوع لحامل البطاقة ولن يتم زيادة حد البطاقة الائتماني إلا بعد تلقي طلب موثق من حامل البطاقة الرئيسي.

٤. الرسوم (للاطلاع على جدول الرسوم، يرجى الرجوع إلى مستند الإفصاح الأولي):

أ. عدم احتساب الرسوم السنوية لبطاقات الائتمان إلا بعد تفعيلها من العميل، وللجهة مصدرة البطاقة الحق لإلغاء البطاقة في حال عدم تفعيلها خلال 90 يوما من تاريخ الإصدار.

ب. يتم احتساب الرسوم السنوية عند إصدار البطاقة لأول مرة وعند التجديد كل سنة.

ج. يتم فرض الرسوم السنوية على حامل البطاقة في شهر يختاره البنك، ولا يجوز لحامل البطاقة أن يسترد هذه الرسوم حتى ولو تم إلغاء البطاقة وإقفال الحساب قبل انتهاء المدة السنوية.

د. يتم تطبيق الرسوم حسب شريحة العميل، وقد تؤدي أي ترقية أو تخفيض لشريحة العميل إلى زيادة/تخفيض الرسوم المطبقة.

ه. سوف يتم فرض هامش ربح على الرصيد المستحق غير المدفوع لبطاقة الائتمان، ويلتزم حامل البطاقة بسداده.

و. لتجنب فرض هامش ربح، يتعين أن يكون الرصيد المستحق مدفوعاً بالكامل للبنك قبل تاريخ استحقاق السداد الموضح في كشف الحساب.

j. ضريبة القيمة المضافة: يتم إضافة ضريبة القيمة المضافة على الرسوم المطبقة حاليًا وقد يتم تعديلها من وقت لآخر ويتحمل حامل البطاقة هذه الضريبة، وفقًا لقواعد وأنظمة ضريبة القيمة المضافة والقوانين السارية.

٥. السحوبات النقدية:

السحوبات النقدية محددة بنسبة ٣٠% من الحد الائتماني لحامل البطاقة، وسوف يتم تطبيق احتساب السلفة النقدية لكل عملية سحب نقدي وفقاً لما هو منصوص في مستند الإفصاح الأولي. يحق للبنك تحديد حد أقصى يومي قدره خمسة آلاف ريال (٥,٠٠٠ ريال سعودي) لعمليات السحب النقدي.

٦. عمليات الاحتيال والعمليات غير المصرح بها:

أ. في حال وجود أي عمليات احتيال أو عمليات غير مصرح بها على البطاقة، يجب على حامل البطاقة إشعار البنك فوراً بالاتصال على الهاتف المصرفي سواءً داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها. وفق تفاصيل وأرقام الاتصال الموجودة على ظهر البطاقة أو على الموقع الإلكتروني للبنك.

ب. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي إهمال أو تأخير في الإبلاغ عن أي عملية احتيال أو عملية غير مصرح بها على بطاقته وتقع المسؤولية الحصرية على حامل البطاقة للحفاظ على البطاقة وعدم إفشاء الرقم السري للغير وفي حال كشفه عمداً، يكون مسؤولاً عن أي عملية ناتجة عن هذا الكشف.

ج. يجب أن يتأكد حامل البطاقة من التسجيل واستلام الرسائل النصية القصيرة على رقم جواله المسجل لدى البنك لأي عملية على بطاقته، ويكون مسؤولاً عن تلقي تنبيهات الرسائل النصية القصيرة، ومسؤولاً عن إبلاغ البنك في حال تغيير رقم الجوال.

د. لن يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي التزامات مالية تنشأ نتيجة عمليات الاحتيال أو العمليات غير المصرح بها والتي تمت على بطاقته بعد إشعار البنك عن طريق الهاتف المصرفي.

ه. تقع مسؤولية إثبات عملية الاحتيال على حامل البطاقة ويجب تقديم جميع الوثائق اللازمة إلى البنك مثل نموذج الاعتراض وصورة من جواز السفر أو أي وثيقة تثبت الهوية للوقوف على شكواه ومعالجتها وحلها بأسرع وقت ممكن.

و. بعد التأكد من نظامية وصحة الشكوى المقدمة وعند استلام الوثائق اللازمة، يقوم البنك باسترجاع المبالغ وإعادتها لحامل البطاقة.

j. على الرغم من أن البنك سوف يبذل جهده للتواصل مع حامل البطاقة في حال اشتباه في أي عمليات احتيال على البطاقة، سيكون للبنك الحق في إيقاف البطاقة دون انتظار تأكيد من حامل البطاقة وذلك من أجل حماية حامل البطاقة والبنك من أي خسائر ناتجة ومن ثم إشعار العميل.

٧. كشف الحساب والمدفوعات:

أ. إذا قرر حامل البطاقة عدم دفع الرصيد المستحق بالكامل، فعليه تسديد ما لا يقل عن الحد الأدنى المبين في كشف حساب البطاقة والمحدد بنسبة ٥٪. وعلى حامل البطاقة التأكد في كافة الأحوال من أن البنك قد استلم المبلغ المدفوع بواسطة شيك قبل مدة لا تقل عن أربعة (٤) أيام عمل من تاريخ استحقاق الدفع وذلك للتحقق من استلام البنك للمبلغ المطلوب في تاريخ الاستحقاق أو قبله على اعتبار الفترة المطلوبة لتحصيل قيمة الشيك حيث لن يتم قيد أية مبالغ في الحساب حتى استلام المبلغ المطلوب. في كافة الحالات، يجب قيد المبلغ المدفوع (عبر جميع وسائل الدفع مثل الدفع عبر الإنترنت المصرفي، عبر خدمة سداد في حال توفرها، عبر تحويل بنكي "سريع"، نقداً، إلخ...) إلى حساب بطاقة الائتمان قبل حلول تاريخ الاستحقاق أو في تاريخ استحقاق الدفع كي لا يتم تطبيق هامش الربح أو أي رسوم أخرى ذات الصلة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رسوم تأخر الدفع.

ب. يمثل مبلغ الحد الأدنى المحتسب على بطاقة الائتمان نسبة ٥٪ من أجمالي المبلغ المستحق أو مبلغ ١٠٠ ريال سعودي، وإذا كان المبلغ الفعلي المستحق الدفع أقل من ١٠٠ رسال سعودي، وفي هذه الحالة يكون الحد الادنى ١٠٠ ريال.

مثال ١:

إجمالي المبلغ المستحق = ١٠,٠٠٠ ريال سعودي ونسبة الحد الأدنى للسداد = ٥٪ أي أن ١٠,٠٠٠ × ٥% = ٥٠٠ ريال سعودي. ومن ثم يكون الحد الأدنى للسداد = ٥٠٠ ريال سعودي.

مثال ٢:

إجمالي المبلغ المستحق = ١,٥٠٠ ريال سعودي ونسبة الحد الأدنى للسداد = ٥٪ أي أن ١,٥٠٠ × ٥% = ٧٥ ريال سعودي. ومن ثم يكون الحد الأدنى للسداد = ١٠٠ ريال سعودي

ج. سوف يتم إصدار كشف الحساب (يحتوي على جميع العمليات التي تم قيدها على حساب البطاقة بما في ذلك الرسوم والمصاريف) على أساس شهري وإرساله إلى حامل البطاقة عبر الوسائل الإلكترونية أو بأي وسائل أخرى يمكن أن يختارها البنك بصفة منتظمة وذلك قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من تاريخ الاستحقاق.

د. في حال طلب حامل البطاقة كشف حساب ورقي، يطلب من البنك أن يرسل له الكشف بالبريد إلى العنوان الذي قدمه حامل البطاقة. لن يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تأخير فيما يتعلق بخدمات أو أي وسيلة أخرى يختارها البنك أو لعدم تلقي كشف الحساب من قبل حامل البطاقة.

ه. يقوم البنك بإصدار كشف حساب شهري في اليوم الأول والخامس من كل شهر ميلادي أو في أي يوم آخر يراه البنك مناسب؛ ويمكن لحامل البطاقة الاختيار من بين أي من التواريخ المحددة أعلاه حسبما يرى. ومع ذلك، للبنك الحق في تغيير أحد هذه التواريخ أو جميعها وفقًا لتقديره. وسوف يُمنح حامل البطاقة فترة سماح بنحو واحد وعشرين (٢١) يومًا من تاريخ إصدار كشف الحساب، حيث يكون بإمكانه إما سداد كامل المبلغ المستحق أو الحد الأدنى للسداد البالغ نسبته ٥٪ من قيمة المبلغ المستحق.

و. يعتبر كشف الحساب صحيحاً وملزماً لحامل البطاقة، وفي حال وجود أي اعتراض فينبغي على حامل البطاقة إشعار البنك به خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إصدار كشف الحساب، وفي حال عدم تلقي البنك أي إشعار من حامل البطاقة خلال الميعاد المذكور فسيعتبر حامل البطاقة مقراً بصحة كشف الحساب، ولن يقبل منه بعد ذلك أي اعتراض.

ز. في حال عدم تسديد كامل مبلغ الرصيد المستحق بحلول تاريخ استحقاق السداد، سيتم احتساب هامش ربح على المبلغ المستحق بمعدل النسبة السنوية المعمول بها، وذلك على أساس يومي من تاريخ المعاملة وحتى التاريخ الذي يتم فيه قيد مبلغ السداد كاملاً في حساب بطاقة الائتمان.

مثال:

تاريخ العملية: ٢٠١٨/١٢/١٨

تاريخ كشف الحساب: ٢٠١٩/٠١/٠١

المبلغ المستحق: ٢,٠٠٠ ر.س.

عدد الأيام: ٢٣ يوم

هامش الربح: (٢,٠٠٠ ر.س. × ٢٧٪* × ٢٣) مقسومة على ٣٦٠** يوم = ٣٤.٥٠ ر.س.

*٢٧٪ تمثل النسبة المعدل السنوي - النسبة المئوية السنوية المستخدمة لغرض التوضيح / مثال توضيحي.

**هامش الربح مبني على ١٢ شهر و٣٠ يوم شهرياً.

ح. إذا قام حامل البطاقة بإيداع الحد الأدنى للسداد أو كامل الرصيد المستحق بعد تاريخ الاستحقاق المذكور في كشف الحساب الشهري، فسوف يُفرض عليه رسم تأخير السداد المطبق والمذكور في أحدث إصدار من مستند الإفصاح الأوليّ. وفي حال لم يسدد العميل الحد الأدنى الشهري كاملاً "ثلاث أقساط" متتالية فسوف يتم التالي:

- تجميد البطاقة وتسجيل حامل البطاقة في "سمة" كمتعثر في السداد.
- التواصل مباشرة مع حامل البطاقة خلال هذه الفترة بشأن السداد وتعرض على حامل البطاقة خدمات استشارية ائتمانية مجانا للتعامل مع الصعوبات المالية.
- العمل على التوصل إلى تسوية قبل اتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية ضد حامل البطاقة المتعثر في السداد.
- يمكن للبنك تكليف جهة داخلية أو خارجية بشأن تحصيل المبلغ خلال شهر من انقضاء فترة الحد الادنى للسداد "ثلاثة أشهر على أن يشمل ذلك كافة الاجراءات القانونية والتنفيذية.

ط. كافة معاملات السحب النقدي التي تتم من خلال أجهزة الصرف الآلي أو خدمة BSFonline /موبايل (المصرفية الإلكترونية) أو عبر فروع البنك أو من خلال التحويل من حساب بطاقة ائتمان إلى حساب جاري، سوف يُفرض عليها رسم السلفة النقدية المُطبق على الحد الائتماني، على أن يتم العمل برسوم الخدمة وفق السعر السائد بدءً من تاريخ عملية السحب النقدي.

ي. سيقوم البنك بتزويد الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي شركة معلومات ائتمانية أخرى مرخصة من قبل الجهات التشريعية ذات العلاقة بالتفاصيل الخاصة بحساب بطاقة الائتمان بما في ذلك المبالغ المتأخرة والمطلوبة والمسددة للبطاقة الائتمانية.

ع. عملة حساب البطاقة: تكون العملية الأساسية للبطاقة الريال السعودي. لبطاقات ماستركارد، سيتم تحويل جميع العمليات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي حسب سعر صرف السائد في تاريخ العملية التي تمت باستخدام البطاقة وفقاً لسعر الصرف المحدد من شركة ماستركارد العالمية ومن ثم يتم التحويل من الدولار الأمريكي إلى الريال السعودي حسب سعر الصرف المحدد من شركة ماستركارد العالمية. أما لبطاقات فيزا، سيتم تحويل جميع العمليات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي حسب سعر صرف السائد في تاريخ العملية التي تمت باستخدام البطاقة وفقاً لسعر الصرف المحدد من شركة فيزا العالمية. ويكون حامل البطاقة مسؤول عن أي فرق في الرسوم وأسعار العملات عندما يتم قيد

العمليات إلى الحساب. جميع أسعار صرف العملات وتحويلها للريال السعودي تعتمد على أسعار صرف شبكة فيزا / ماستركارد السائدة، وستجذب رسوم التغير في سعر صرف العملات الأجنبية.

مثال توضيحي لبطاقات ماستركارد:

عملية مشتريات عبر نقاط البيع

عملية بقيمة ٥٠٠ يورو في باريس، فرنسا

يتم تحويل ٥٠٠ يورو إلى ٥٦٢.٧ دولار الأمريكي بسعر صرف ١ يورو = ١.١٢٥٤ دولار أمريكي

ثم يتم تحويل ٥٦٢.٧ دولا أمريكي إلى الريال السعودي وتطبيق هامش/رسوم العمليات الدولية حسب التالي:

٥٦٢.٧ دولار أمريكي × ٣.٧٩٤١ × ١.٢٧٪ = ٢,١٩٢.٥٣ ر.س. (مقرب إلى أقرب أعلى هللة)

عملية سحب نقدي

عملية بقيمة ١,٠٠٠ ليرة تركية في اسطنبول، تركيا

يتم تحويل ١,٠٠٠ ليرة تركية إلى ٣٦٥.٥ دولار أمريكي بسعر صرف ١ ليرة تركية = ٣٦٥٠٠ دولار أمريكي

ثم يتم تحويل ٣٦٥.٥ دولا أمريكي إلى الريال السعودي وتطبيق هامش/رسوم العمليات الدولية حسب التالي:

٣٦٥.٥ دولار أمريكي × ٣.٧٩٤١ × ١.٢٧٪ = ١,٤٢٤.١٥ ر.س. (مقرب إلى أقرب أعلى هللة)

*يتم تطبيق رسوم السحب النقدي

مثال توضيحي لبطاقات فيزا:

عملية مشتريات عبر نقاط البيع

عملية بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي في نيو يورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يتم تحويل ١٠٠ دولار أمريكي إلى ٣٧٦.٤٢ ر.س. بسعر صرف ١ دولار أمريكي = ٣.٧٦٤٢ ر.س.

ثم يتم بعد التحويل إلى ٣٧٦.٤٢ ر.س. تطبيق هامش/رسوم العمليات الدولية حسب التالي:

١٠٠ دولار أمريكي × ٣.٧٦٤٢ × ١.٢٧٪ = ٣٨٦.٥٩ ر.س. (مقرب إلى أقرب أعلى هللة)

عملية سحب نقدي

عملية بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي في نيو يورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يتم تحويل ١٠٠ دولار أمريكي إلى ٣٧٦.٤٢ ر.س. بسعر صرف ١ دولار أمريكي = ٣.٧٦٤٢ ر.س.

ثم يتم بعد التحويل إلى ٣٧٦.٤٢ ر.س. تطبيق هامش/رسوم العمليات الدولية حسب التالي:
..١ دولار أمريكي X ٣.٧٦٤٢ X ١.٢.٧٪ = ٣٨٦.٥٩ ر.س. (مقرب إلى أقرب أعلى هللة)
*يتم تطبيق رسوم السحب النقدي

٨. المقاصة:

أ. يقر حامل البطاقة بموافقته على تفويض البنك، ودون الحاجة إلى إشعار مسبق، بخصم أي مبالغ مستحقة على حامل البطاقة من أي مبالغ موجودة في أي حساب لحامل البطاقة لدى البنك. الحساب الرئيسي الذي يتم الخصم منه هو الحساب بعملة الريال السعودي، وثم يتم الخصم من حسابات بالعملات الأجنبية إذا احتاج الأمر. كما يحق للبنك أن يستعمل أي ضمان خاص بحامل البطاقة ويحتفظ به البنك بما في ذلك أصول أو مواد ذات قيمة أو مبالغ مالية مودعة لدى البنك لتسديد مديونية حامل البطاقة، ودون الحاجة إلى إشعار مسبق لحامل البطاقة، كما يحق للبنك أن يحجز أي رصيد في أي حساب جاري أو توفير أو وديعة لأجل أو مبالغ أخرى يحتفظ بها البنك حتى ولو لم تكن ضماناً.

ب. إذا لم يوجد في حساب/حسابات حامل البطاقة المبلغ الكافي لسداد المبالغ المستحقة على البطاقة يقوم البنك بعملية فرض هامش ربح على المبلغ القائم المستحق على العميل تنفيذاً للشروط والأحكام التي أبرمها حامل البطاقة مع البنك، ويعتبر البنك مفوضاً بإجراء عملية فرض هامش ربح دون الحاجة إلى تفويض مسبق من حامل البطاقة. تقع كامل المسؤولية على حامل البطاقة بالاحتفاظ برصيد كافي في الحساب الجاري / حساب التوفير الحالي لديه لتغطية المبالغ المستحقة سواء من خلال السلفة النقدية أو مشتريات التجزئة عبر نقاط البيع و / أو رسوم الخدمة أو أي رسوم أخرى قد يتم تحصيلها أو بسبب تلقي مطالبات متأخرة للعمليات من التجار.

ج. إذا كان حامل البطاقة متأخر في سداد الحد الأدنى للمبلغ المستحق، يحق للبنك:

- فرض هامش ربح ورسوم السداد المتأخر بمبلغ ..١ ر.س. كحد أقصى على ألا تتجاوز الرسوم المبلغ القائم المستحق.
- يحتفظ البنك الحق في إيقاف البطاقة وفقاً لتقدير البنك.

د. إذا قام حامل البطاقة بتأخر دفع الحد الأدنى للمبلغ المستحق لثلاثة (٣) أشهر متتالية، فسيؤدي ذلك إلى ما يلي:

- تجميد البطاقة ولن يتم إصدار بطاقة جديدة حتى يتم تسوية كامل الديون.

- تعرض على حامل البطاقة خدمات استشارية ائتمانية مجاناً (حول كيفية التعامل مع الصعوبات المالية)
- تزويد الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي شركة معلومات ائتمانية اخرى مرخصة من قبل الجهات التشريعية ذات العلاقة، باسم حامل البطاقة المراد إضافته إلى قائمة العملاء المتعثرين المتأخرين. من المعروف أن هذه القوائم يمكن الوصول إليها من قبل جميع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، ولن يتم حذف اسم حامل البطاقة من القائمة حتى يتم سداد جميع المبالغ المستحقة وبالكامل.

e. بإمكان حامل البطاقة سداد ما عليه كلياً أو جزئياً قبل حلول وقت السداد، وإذا كانت هنالك مبالغ تزيد عن المبالغ المستحقة فسوف تضاف إلى الرصيد المتوفر، ولا يحق لحامل البطاقة مطالبة البنك بأي أرباح عن هذه المبالغ.

g. يحق للبنك تفويض طرف ثالث بتحصيل المبالغ المستحقة (كلها أو بعضها) من حامل البطاقة.

j. للبنك الحق في الخصم من أي حساب آخر لحامل البطاقة من أجل تعويض المبالغ المكشوفة من حساب البطاقة. في حال اعتراض حامل البطاقة على إحدى العمليات فسيتم تطبيق رسم بقدر .5 ريال سعودي في حال كان الاعتراض خاطئ وتخصم من حساب البطاقة كما موضح بنموذج الإفصاح المبدئي.

٩. استخدام بطاقة الإنترنت الائتمانية/البطاقة الرقمية من البنك السعودي الفرنسي:
يقتصر استخدام هذه البطاقة على الاستخدام عبر شبكة الإنترنت فقط، ولا يمكن استخدامها لسحب النقود عن طريق أجهزة الصرف الآلي أو الشراء عبر نقاط البيع.

.ا. استخدام بطاقات الائتمان من البنك السعودي الفرنسي في المعاملات عبر الإنترنت:
لحامل البطاقة استخدام بطاقته الائتمانية لإجراء معاملات الشراء عبر الإنترنت عبر استخدام خدمة رمز الأمان المعتمدة من فيزا أو ماستركارد. ولإتمام عملية شراء عبر الإنترنت، يُرسل رقم سري لمرة واحدة إلى رقم الهاتف الجوال الخاص بحامل البطاقة، على أن يقوم حامل البطاقة بإدخال هذا الرقم السري في الخانة المطلوبة على شاشة الإنترنت. ويجب على حامل البطاقة تحديث رقم الهاتف الجوال الخاص به لدى البنك كي يتمكن من استلام الرقم السري وتنبيهات المعاملات والمراسلات الأخرى التي يُرسلها البنك. ويتعهد حامل البطاقة بتحمل مسؤولية تحديث سجلاته لدى البنك برقم الهاتف الجوال الصحيح والعنوان الصحيح، والبنك من جانبه غير مسؤول عن عدم تلقي حامل البطاقة إخطارات الرسائل النصية القصيرة. ولذلك يلزم

على حامل البطاقة التعامل مباشرة مع أي إخطار يتلقاه عبر الرسائل النصية القصيرة لأي خلل طرأ على البطاقة.

١١. قيود الصرف والضرائب:

يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن ذلك. كما يكون البنك مفوضًا بقيد جميع التعويضات والمطالبات والمصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه القيود والقوانين، وأيضًا قيد جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الأنظمة عن أية معاملة.

١٢. مسؤوليات حامل البطاقة:

أ. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتعلق باستخدام البطاقة الخاصة به بصرف النظر عن ما إذا كان الاستخدام قد تم عن طريق توقيع سند أو تقديم رقم البطاقة والمعلومات الأخرى المتعلقة بالبطاقة (البطاقات) و/أو معلوماته الشخصية مثل تاريخ الميلاد ورقم بطاقة الهوية/الإقامة وغير ذلك من المعلومات السرية إلى وكيل السفر أو الفندق أو وكالة تأجير السيارات أو أية مؤسسة أخرى لغرض شراء بضائع بواسطة الطلب بالبريد أو عبر الهاتف أو عبر نقاط البيع أو سداد فواتير عبر خدمة سداد باستخدام البطاقة أو خلافه من الاستخدامات الأخرى. لا يكون البنك مسؤولاً عن أي سوء استخدام للمعلومات التي تم إفشائها.

ب. أي عملية يتم تنفيذها باستعمال البطاقة مثل السحب النقدي والمشتريات عبر نقاط البيع أو المشتريات عبر الإنترنت (عمليات بتمرير البطاقة وعدم تمرير البطاقة) والرسوم المقررة من البنك.

ج. يعامل البنك الرقم السري الخاص بحامل البطاقة بمثابة تفويض باستخدام البطاقة. ويعد الرقم السري الخاص بحامل البطاقة توقيع إلكتروني ويعرف عن هوية حامل البطاقة على أنه المستخدم المُصرّح له باستخدام البطاقة. أي تعليمات تم تلقيها أو عمليات تم إجراءها باستخدام البطاقة مع الرقم السري يكون لها نفس التأثير القانوني كما لو كان حامل البطاقة قد وقع خطياً على أمر للبنك. المحافظة على الرقم السري هي مسؤولية حامل البطاقة. وتعتبر الصورة من قسيمة مبيعات التاجر الأصلية أو قسيمة السلفة النقدية أو أي مسودة أخرى دليلاً ذات العلاقة بالعملية كافياً على أن العمليات قد أُجريت. كما يلتزم حامل البطاقة بعدم الكشف مُطلقاً عن الرقم السري لأي شخص بما في ذلك التجار وأفراد العائلة وموظفي البنك أو غيرهم للحفاظ على البطاقة.

د. يلتزم حامل البطاقة بتحديث رقم الهاتف الجوال والعنوان وغير ذلك من بيانات الاتصال بما في ذلك عنوان البريد الإلكتروني عند حدوث أي تغيير فيها. ومن جانبه، يقر حامل البطاقة على أنه يدرك أن الهاتف الجوال هو وسيلة اتصال لابد منها لتلقي الرسائل واستكمال بعض المعاملات، وبالتالي يلتزم

حامل البطاقة بتحديث رقم الهاتف الجوال عند حدوث أي تغيير فيه. ولا يكون البنك مسؤولاً إذا لم يحدث حامل البطاقة تلك البيانات المذكورة.

ه. قد يسمح البنك لحامل البطاقة باستخدام البطاقة دون الرقم السري لإجراء عمليات معينة دون تمرير البطاقة (باستخدام تقنية التواصل قريب المدى) حتى الحد الأقصى لكل عملية / الحد المتراكم المحدد من قبل البنك ويتحمل حامل البطاقة كافة المسؤوليات كما لو كان حامل البطاقة قد استخدم البطاقة بالرقم السري لتلك العمليات.

و. يُسجل حامل البطاقة جميع المعلومات التي يقدمها البنك ويدخل ويصل إليها على الموقع الإلكتروني الآمن للبنك لغرض الإفصاح والوصول إلى المعلومات وجميع إشعارات البنك بما في ذلك، دون حصر، كشف حساب شهري، ومعلومات الحساب وغير ذلك، دون الحاجة إلى إرسال المزيد من المعلومات عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي، ما لم يطلب حامل البطاقة ذلك خطيا أو عبر القنوات المعتمدة.

j. يقر ويوافق حامل البطاقة على عدم استخدام البطاقة للمتاجرة بالعملات الأجنبية أو العملات الرقمية.

ح. البطاقة الإضافية: يجوز لحامل البطاقة الرئيسية، التقدم بطلب ورسمي للحصول على بطاقة إضافية لشخص معين وفقاً للشروط التالية. ويحق للبنك الموافقة أو رفض طلب إصدار بطاقة إضافية:

- أن يكون حامل البطاقة الرئيسية مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم والمصاريف والتكاليف المستحقة على حامل البطاقة الإضافية خلال استخدامه للبطاقة، والمعاملات، وأن تُسجل هذه المعاملات على حساب حامل البطاقة الأساسي. والحد الائتماني للبطاقة الإضافية تكون جزء من الحد الائتماني الإجمالي لحامل البطاقة الأساسية.
- أن يكون حامل البطاقة الأساسية مسؤولاً عن جميع المعاملات، وأن تُسجل هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الأساسي.
- يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة في هذه الأحكام، ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب.
- تعتبر البطاقة الإضافية تابعة للبطاقة الرئيسية من حيث الإلغاء والتجديد والإيقاف، وغير ذلك من الأمور.
- يكون حد الائتمان للبطاقة الرئيسية شاملاً حد الائتمان للبطاقة الإضافية، ومع ذلك يجوز لحامل البطاقة الرئيسية أن يطلب من البنك تقرير حد ائتماني شهري منخفض على البطاقة الإضافية، كما يبقى حامل البطاقة الرئيسية مسؤولاً عن جميع الدفعات والرسوم على البطاقة الإضافية سواء تجاوزت تلك الدفعات حد الائتمان للبطاقة الإضافية أم لا.

١٣. فقدان البطاقة أو سرقتها:

فـي حال فقدان البطاقة أو سرقتها يخطر حامل البطاقة البنك عن طريق الهاتف المصرفي بذلك الأمر فورًا. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع المبالغ المستحقة والعمليات على البطاقة قبل التبليغ عن فقدان أو سرقة البطاقة.

١٤. تغيير العنوان:

أ. تُرسل جميع الإشعارات إلى عنوان حامل البطاقة الموضح في نموذج الطلب.

ب. على حامل البطاقة إخطار البنك عن أي تغيير فـي عنوانه أو التعليمات الخاصة بإرسال كشف الحساب والإشعارات الأخرى. ويصبح مثل هذا الإشعار ساري المفعول فقط عند استلامه من قبل البنك.

ج. يتم اعتبار آخر عنوان أو تعليمات خطية قُدمت إلى البنك بمثابة العنوان البريدي لحامل البطاقة وذلك لغرض إرسال كشوف الحساب والإشعارات.

د. لا يتحمل البنك مسؤولية الخطأ فـي المراسلات البريدية إذا لم يكن حامل البطاقة قد أخطر البنك خطيًا بتغيير عنوانه.

ه. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير في البريد العادي أو أي وسيلة أخرى اختارها البنك أو عن عدم استلام حامل البطاقة لكشف الحساب.

١٥. إلغاء البطاقة من قبل حامل البطاقة:

يجوز لحامل البطاقة طلب إلغاء بطاقته الرئيسية أو الإضافية أو المجددة فـي أي وقت من خلال إخطار البنك خطياً أو عبر طلب رسمي عن طريق أحد القنوات الرسمية. ويلتزم حامل البطاقة بسداد قيمة الرصيد المستحق وإعادة البطاقة إلى البنك. في حال إصدار بطاقة جديدة، يمكن لحامل البطاقة إلغاء وتقفيل حساب البطاقة بدون الحاجة الى دفع الرسوم السنوية خلال مدة أقصاها عشرة (١٠) أيام من تاريخ استلامها شريطة عدم تفعيل البطاقة أو استخدامها. في حال طلب العميل خطاب مخالصة، يتم إصدار خطاب مخالصة ومنحه لحامل البطاقة خلال موعد أقصاه سبعة (٧) أيام من تاريخ سداد كامل المبلغ المستحق والنهائي وتحديث سجل حامل البطاقة لدى شركة المعلومات الائتمانية خلال أسبوع من تاريخ إغلاق حساب البطاقة.

١٦. إلغاء البطاقة من قبل البنك:

البطاقة هي ملك للبنك وسوف تبقى كذلك فـي كافة الأوقات. يجوز للبنك، وفق تقديره المطلق، إلغاء البـطاقة وإقفال الحساب فـي أي وقت بموجب إشعار مسبق لحامل البطاقة. وعند حدوث هـذا الإلغاء، على حامل البطاقة التوقف عن استخدام البطاقة وإعادتها للبنك، مع الالتزام بسداد الرصيد المستحق عليها فورًا.

١٧. سريان الإلغاء:

تصبح جميع المعاملات المعلقة بما في ذلك السلف النقدية والمشتريات مستحقة وواجبة الدفع بالكامل على الفور لدى إلغاء البطاقة وإقفال الحساب. ويكون حامل البطاقة في كافة الأحوال مسؤولاً عن جميع المصاريف والتكـاليف التي قد يتحملها البنك في تحصيل المبالغ المستحقة والواجبة الدفع من قبل حامل البطاقة، بالإضافة إلى رسوم الخدمة المتراكمة ورسوم المبالغ الإضافـية وكافة الرسوم والمصاريف الأخرى المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام، ويجب عليه تعويض البنك عنها دون تأخير.

١٨. تصرفات التاجر:

لا يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن أي معاملة تم رفضها من قبل التاجر، أو عن البضائع أو الخدمات التي يقدمها التاجر. كما لن تعفي الشكوى المقدمة من قبل حامل البطاقة ضد التاجر من أي التزامات.

١٩. إعادة الإصدار أو التجديد أو الاستبدال:

يجوز للبنك، وفق تقديره وحده، إعادة إصدار البطاقة أو تجديدها أو استبدالها. ومع ذلك يحق للبنك التحقق من الوضع الائتماني، الوضع المالي وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة قبل اتخاذ قرار تجديد البطاقة، ولا يكون البنك ملزمًا بأي حال من الأحوال باستبدال البطاقة. وفي حالة موافقة البنك على استبدال البطاقة، فسيدفع حامل البطاقة رسم إعادة الإصدار.

٢٠. الاتصال المصدق عليه / الموثق:

تعتبر أي اتصالات موثقة مع حامل البطاقة كافية لإجراء المعاملات المالية ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن مثل هذه المعاملات.

٢١. نقاط المكافأة:

تسري نقاط المكافئات حسب شروط وأحكام برنامج "جنى" كما يوافق حامل البطاقة على أنه سوف يستخدم هذه النقاط خلال مدة الصلاحية ولا يحق له المطالبة بالنقاط المنتهية أو في حال إلغاء البطاقة. سيتم إشعار حامل البطاقة عن نقاط المكافآت قبل شهر من نهاية تاريخ صلاحيتها وإعادة إشعاره مرة أخرى قبل أسبوع من نهاية هذا التاريخ وذلك عن طريق إرسال رسائل قصيرة باستخدام وسائل اتصال معتمدة لدى البنك.

٢٢. الوفاة:

في حالة وفاة حامل البطاقة، يستوفى المبلغ المستحق من خلال الورثة.

٢٣. الإفلاس:

في حال إفلاس حامل البطاقة، فإن جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة سوف تصبح مستحقة الدفع فورًا.

٢٤. التنازل:

يجوز للبنك التنازل عن كل أو بعض حقوقه في أي وقت لأي طرف آخر دون حاجة للحصول على موافقة حامل البطاقة على ذلك أو إخطاره بذلك.

٢٥. الاختصاص القضائي:

في حال إخفاق حامل البطاقة في تسديد المبالغ المترتبة عليه أو الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام يجوز للبنك اتخاذ إجراءات قضائية وتنفيذية لدى المحاكم أو اللجان القضائية أو التنفيذية أو المحاكم الخاصة وينفذ على أصول حامل البطاقة داخل المملكة وخارجها على أن يكون النظام الواجب التطبيق هو أنظمة المملكة العربية السعودية.

٢٦. الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة):

يوافق حامل البطاقة على أن يزود البنك الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي جهة أخرى معتمدة من الجهات ذات الاختصاص بالمعلومات والبيانات التي تطلب منه لإنشاء حساب لدى البنك و/أو مراجعته و/أو إداراته والخاص بحاملي بطاقاته. إذا أخفق حامل البطاقة في السداد، فسوف يؤثر ذلك سلباً على التاريخ الائتماني لحامل البطاقة، مما يعني أنه يتعذر عليه في المستقبل الحصول على أي تسهيلات أو تمويل من بنوك أخرى.

٢٧. بند المعاملات الغير نظامية:

يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام البطاقة الأساسية أو الإضافية الصادرة له بشكل مباشر أو غير مباشر في أي معاملات أو أغراض غير قانونية بما في ذلك شراء البضائع أو الحصول على الخدمات التي يُحظر تداولها بالمملكة العربية السعودية والتي تخالف كذلك الاتفاقية الموقعة معه.

٢٨. البطلان:

إذا أصبح أي نص في هذه الشروط والأحكام غير قانوني أو باطلاً أو غير قابل للنفاذ في أي من جوانبه بموجب القوانين السارية ذات العلاقة والاختصاص فإن قانونية وصلاحية ونفاذ النصوص الأخرى الواردة في هذه الشروط والأحكام لن تتأثر ولن تضعف حيال ذلك.

٢٩. التعويض:

يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن حماية البنك وفروعه وموظفيه ووكلاءه ومسؤوليه ومديريه ومفوضيه وتعويضه وعدم إضراره والدفاع عنه ضد أي مطالبات وقضايا وأحكام وخسائر والتزامات ونفقات (بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة) والتكاليف والتعويضات بما في ذلك، دون حصر، المطالبات المتعلقة بالخسارة الاقتصادية و/أو الخسارة المتعلقة بالسمعة الناشئة عن الاخفاق بالالتزام بهذه الشروط والأحكام.

٣٠. إنهاء الخدمة:

يحتفظ البنك بالحق في إلغاء أي منتج أو خدمة مقدمة لحامل البطاقة دون سابق إخطار حال إخفاقه في الالتزام بهذه الشروط والأحكام والتي تكون وفقًا للسلطة التقديرية للبنك وحده.

٣١. الاتصال بالبنك:

يمكن لحامل البطاقة الاتصال بالبنك على الرقم المجاني٨٠٠١٢٤٢١٢١ أو٨٠٠١١٨٨٨٨٨، وللاتصال من خارج المملكة أو من الجوال على هاتف ٩٦٦٩٢٠٠٠٥٧٦.. وفي حال وجود شكوى، يجوز لحامل البطاقة الاتصال بإدارة BSFcare من داخل المملكة على وعبر الجوال ٩٢٠٠٠٥٤٨ وخارج المملكة على الرقم ٩٦٦٩٢٠٠٠٥٤٨...

٣٢. شروط وأحكام برنامج الدفع الميسر "إختياري":

أ. برنامج الدفع الميسر من البنك متاح لحاملي بطاقات البنك الائتمانية (يشار لكل منهم "حامل بطاقة") لعمليات المشتريات لدى متاجر محددة من قبل البنك. قائمة التجار المحددين على أن تكون هذه الفقرة جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية متوفرة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك ويحق للبنك من وقت إلى آخر تعديل القائمة.

ب. يخضع إتاحة برنامج الدفع الميسر لحاملي البطاقات للأرصدة المتوفر في حساباتهم لدى البنك لموافقة البنك على طلب حاملي البطاقات لاستخدام البرنامج. وقد يتم رفض الطلبات المقدمة من حاملي البطاقات المتأخرين (غير المنتظمين) في السداد أو المتجاوزين لحد بطاقاتهم الائتمانية من البنك حتى ينتظموا في السداد أو حتى يقرر البنك وفقًا لتقديره المطلق.

ج. يمكن تحويل المشتريات لبرنامج الدفع الميسر إذا بلغت قيمتها - كل على حدة - مبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي (ألف ريال سعودي) وحد أقصى قدره ٩٠% من الحد الائتماني.

د. مدة التقسيط هي ٣ أشهر كحد أدنى و١٢ شهراً كحد أقصى ولا يحق للعميل التحويل إلى مدة أخرى بعد إتمام التحويل على المدة الرئيسية المطلوبة. يحق للبنك رفع أو تخفيض مدة التقسيط دون إشعار العميل وتبقى مدة التقسيط للبرنامج وفق تقدير البنك وحده.

o. لتحويل أي عملية إلى برنامج الدفع الميسر يجب على حامل البطاقة تقديم طلب (برنامج الدفع الميسر) عبر الاتصال بالرقم المجاني (٨٠٠١٢٤٢١٢١)، ويتم معالجة الطلب خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب. وسيتم إشعار حامل البطاقة بقبول أو رفض طلبه عبر رسالة نصية.

و. يجب على حامل البطاقة تقديم الطلب قبل مرور ٢١ يوم من تاريخ العملية وإلّا سيتم رفض طلبه في حال مرور أكثر من ٢١ يوم.

ز. يحتفظ البنك بحقه في رفض أي طلب لبرنامج الدفع الميسر دون إبداء أي سبب كما لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أية مطالبات ناشئة عن هذا الرفض.

ح. يحق للبنك تطبيق حد أقصى على عدد العمليات المحولة إلى برنامج التقسيط الميسر وفق تقديره وحده التي يمكن لحامل البطاقة الاستفادة منها، سيتم اضافة رسوم خدمة مقدارها خمسون ريال سعودي (٥٠ ر.س.) لكل طلب للبرنامج.

ط. في حال اعتراض حامل البطاقة على سلع/خدمات تالفة تم شرائها عبر البطاقة الائتمانية من البنك أو أي سبب آخر، فإن حامل البطاقة سيتحمل المبلغ المستحق على عملية الشراء ولن يكون البنك مسؤولاً – بأي حال- عن السلع/الخدمات التي تم شرائها باستخدام البطاقة. تلك الاعتراضات يجب حلها بين حامل البطاقة والتاجر ولا يكون البنك مسؤول عن تلك الاعتراضات. يكون التاجر المسؤول عن نوعية وجودة السلع/الخدمات. يكون التاجر المشارك في برنامج الدفع الميسر (التاجر) هو المسؤول الوحيد عن أي التزامات مرتبطة بتقديم البضائع/الخدمات أو أية عيوب أو تلفيات وهو المسؤول الحصري لجودة السلع/الخدمات.

ي. في حال تأخر حامل البطاقة في دفع الأقساط الشهرية يحق للبنك إلغاء عملية التقسيط وتطبيق كافة الرسوم حسب الشروط والأحكام للبطاقة.

ك. إذا تم إيقاف/إلغاء البطاقة في حين أن العملية لا تزال قيد البرنامج، سوف تزول العملية من البرنامج، والمبلغ سيتم مطالبته فوراً من قبل حامل البطاقة. ويصبح كامل المبلغ مستحق فوراً. وللبنك الحق في مطالبة الدفع الفوري وفقاً لتقديره.

ل. يحتفظ البنك بحقه في سحب برنامج الدفع الميسر في أي وقت وحسب تقديره المطلق بعد إشعار حامل البطاقة قبل ذلك بثلاثون (٣٠) يومًا، كما يحتفظ البنك بحقه في تمديد البرنامج ليشمل أي من حاملي البطاقات الآخرين أو جميعهم.

م. يمكن لحاملي البطاقات استخدام ٩٠% من الحد الائتماني المتاح لبطاقاتهم الائتمانية فقط لغرض التقسيط لعمليات المشتريات، حيث لا يتم منحهم أرصدة ائتمانية إضافية مع برنامج الدفع الميسر، كما أن السلف النقدية غير متاحة ضمن هذا البرنامج إلا في حال قرر البنك إتاحة ذلك.

ن. يوافق حامل البطاقة أنه يحق للبنك وحسب تقديره المطلق بوضع حد أعلى/أدنى لمبلغ المشتريات وعدد العمليات التي تؤهل حامل البطاقة للاستفادة من برنامج الدفع الميسر.

س. سيتم خصم مبلغ كل قسط (الدفعة/قسط شهري) من حساب حامل البطاقة بشكل شهري وستظهر عملية الخصم في كشف حساب البطاقة.

ع. إذا كان حامل البطاقة على خطة دفع المبلغ المستحق بالكامل (الحسم المباشر بنسبة ١٠٠٪) لبطاقته الائتمانية الحالية وقرر تحويل عملية شراء إلى برنامج الدفع الميسر فسيتم تحويل خطة الدفع المبلغ المستحق وهو الحد الأدنى (٥٠٪ من إجمالي المبلغ المستحق) تلقائياً.

ف. يجب دفع مبالغ أي برنامج دفع ميسر بالكامل قبل السماح لحامل البطاقة بتغيير أو إلغاء/إقفال المنتج.

ص. يحق لحامل البطاقة إلغاء برنامج الدفع الميسر أثناء مدة البرنامج مقابل رسوم الإلغاء حسب جدول الرسوم.

ق. لا يقدم البنك أي ضمانات ولا يتحمل أي شكل من أشكال المسئولية فيما يتعلق ببرنامج الدفع الميسر وبذلك يخلي مسؤوليته من أي ضمانات ظاهرة أو ضمنية متعلقة بذلك.

ر. حامل البطاقة هو المسؤول عن التأكد لتقديم بيانات اتصال صحيحة للبنك لضمان استلامه لكل المراسلات المتعلقة ببرنامج الدفع الميسر.

ش. في حالة ترقية البطاقة الائتمانية فسيتم تحويل جميع عمليات البطاقة القديمة للجديدة بما في ذلك برنامج الدفع الميسر.

ت. لا يؤدي أي تأخير أو امتناع في ممارسة البنك لحقوقه أو إنفاذها إلى إلغاء هذا الحق أو التعويض، كما لا يعتبر ذلك بمثابة التنازل عن هذا الحق أو التعويض.

ث. لا يتحمل البنك أو شركاته التابعة أو مسؤولوه أو مديروه أو موظفوه أو وكلاؤه المسؤولية عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف ناشئة للعميل من برنامج الدفع الميسر أو متعلقة به بأي حال من الأحوال.

خ. يمكن تحويل العمليات المنفذة على البطاقة الائتمانية الإضافية كذلك إلى برنامج الدفع الميسر وتكون خاضعة للحد الأدنى للمشتريات المؤهلة للاستفادة من البرنامج.

ذ. في حالة وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيعتد بالنص العربي.

ض. في حالة وجود اختلاف بين هذه الشروط والأحكام لبرنامج الدفع الميسر والشروط والأحكام السابقة للبرنامج فسيعتد بهذه الشروط.

ظ. يحتفظ البنك بحقه - حسب تقديره المطلق - بتعديل أو تغيير و/أو الإضافة لهذه الشروط والأحكام في أي وقت.

غ. جميع قرارات البنك المتعلقة ببرنامج الدفع الميسر هي حسب تقدير البنك المطلق وتعتبر نهائية وملزمة لحامل البطاقة. حامل البطاقة سينبه بأي تغيير قبل ثلاثون (٣٠) يوم من تاريخ التغيير.

٣٣. تحويل الرصيد:

١. البنك السعودي الفرنسي لا يقبل طلبات تحويل الرصيد للبطاقات الائتمانية الصادرة من البنك.

٢. يجب ان يكون صاحب الطلب مؤهل للحصول على البطاقة الائتمانية وفقاً لشروط وأحكام البطاقات الائتمانية من البنك السعودي الفرنسي.

٣. الحد الأعلى لتحويل الرصيد هو ٩٠٪ من الحد الائتماني الذي تم منحة للعميل والحد الأدنى لتحويل الرصيد هو ١٠٠٠ ريال سعودي.

٤. يجوز للبنك وضع عروض ونسبة تحويل منافسة من وقت لآخر لجميع العملاء الجدد والراغبين بالحصول على خدمة تحويل الرصيد من خلال نموذج طلب البطاقة الائتمانية.

٥. سيقوم البنك بتنفيذ خدمة تحويل الرصيد بناء على طلب العميل، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه أي بنك اخر فيما يخص أي مبالغ غير مسددة على البطاقة أو أي رسوم إضافية قد تنشأ خلال تنفيذ الطلب.

٦. يحق للبنك قبول طلب تحويل الرصيد وتنفيذه في حال كان الرصيد المستحق للعميل أقل من الحد الائتماني المطلوب.

٧. يجب على العميل التنسيق مع البنك الاخر لإغلاق البطاقة الائتمانية والحساب الخاص بها.

٨. سيتم تنفيذ طلب تحويل إلى البطاقة الائتمانية عندما يتم تفعيل بطاقة البنك السعودي الفرنسي من قبل العميل.

٩. في حال انتهاء مدة الاتفاقية وبعد دفع العميل كامل المبلغ المستحق سيعود رصيد تحويل الرصيد المتبقي الى معدل الفائدة المتعلق في البطاقات الائتمانية من البنك السعودي الفرنسي.

١٠. في حال تقصير حامل البطاقة عن سداد الرصيد القائم، سيتم تحويل الرصيد المستحق المتبقي كعملية شرائية عادية واحتساب أي رسوم أخرى.

١١. سيتم تحويل الرصيد بناء على طلب العميل، وبالتالي إذا قام العميل بتقديم معلومات أو تفاصيل سداد خاطئة أو غير صحيحة، فلن يكون البنك مسؤولا إذا تم تحويل الرصيد الى حساب بطاقة خطأ في بنك آخر

١٢. لن يتم إضافة نقاط أو مكافآت خاصة ببرامج الولاء على المبلغ المستفاد من خدمة تحويل الرصيد

٣٤. تأجيل السداد "إختياري":

١. يمكن للعميل تأجيل السداد لمدة شهر واحد او أكثر بناء على اختيار حامل البطاقة ودون اعتبار فترة التأجيل كتقصير من حامل البطاقة.

٢. يجب ان يتم طلب خدمة تأجيل السداد خلال فترة الاستحقاق للاستفادة من الخدمة أو سيتم تأجيلها الى تاريخ الاستحقاق للفترة التي تليها من الشهر التالي.

٣. سيتم احتساب هامش ربح خلال فترة تأجيل السداد.

٤. بعد انتهاء فترة تأجيل السداد وفي الشهر التالي سيبدأ دفع المستحقات الشهرية بشكل منتظم.

يتم تطبيق شروط وأحكام المنتج.

البنك السعودي الفرنسي، شركة مساهمة عامة، مساهمة برأس مال ١٢,٠٥٣,٥٧١,٦٧٠ ريال سعودي، سجل تجاري رقم ١٠١٠٠٧٣٣٦٨ (الرقم الموحد ٧٠٠٠٢٥٣٣٣) ص.ب. ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤، هاتف +٩٦٦١١٢٨٩٩٩٩٩، الرياض ١٢٦٢٤-٢٧٢٢ رقم المبنى ٧٥٦٩ المعذر/المربع وحدة رقم ٢، مرخص لها بموجب المرسوم الملكي م/٢٣ بتاريخ ١٣٩٧/٦/١٧هـ، وخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي www.BSF.sa.

ملاحظة: يحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في حال عدم الوفاء بشروط وأحكام البطاقة، وأي إخلال بهذه الشروط سيؤدي إلى:

١. إيقاف/إلغاء البطاقة الرئيسية والإضافية بدون إشعار من قبل البنك.

٢. تأثير سلبي على السجل الائتماني لحامل البطاقة لدى (سمة)، وتأثير سلبي على إمكانية الاستفادة من الخدمات الائتمانية لاحقاً.

٣. استخدام كافة الحقوق الشرعية والقانونية المكفولة نظاماً للبنك ومنها اللجوء للجهات القضائية المختصة بالمملكة العربية السعودية للمطالبة بسداد المبالغ المستحقة.

٤. زيادة/تراكم أعباء مالية ناتجة من رسوم وهوامش الربح في حال سداد الحد الأدنى في كل شهر.

٥. خسائر مالية في حال عدم إبلاغ البنك عن فقدان أو سرقة البطاقة.

البنك السعودي الفرنسي، شركة مساهمة عامة، مساهمة برأس مال ١٢,٠٥٣,٥٧١,٦٧٠ ريال سعودي، سجل تجاري رقم ١٠١٠٧٣٣٦٨ (الرقم الموحد ٧٠٠٠٢٥٣٣٣) ص.ب. ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤، هاتف +٩٦٦١١٢٨٩٩٩٩٩، الرياض ١٢٦٢٤-٢٧٢٢ رقم المبنى ٧٥٦٩ المعذر/المربع وحدة رقم ٢، مرخص لها بموجب المرسوم الملكي م/٢٣ بتاريخ ١٣٩٧/٦/١٧هـ، وخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي www.BSF.sa.